



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

النشرة الشهرية لأسواق المال العربية

العدد الثالث

صندوق النقد العربي

سبتمبر 2020

النشرة الشهرية لأسواق المال العربية

العدد الثالث | سبتمبر | 2020

محتويات العدد

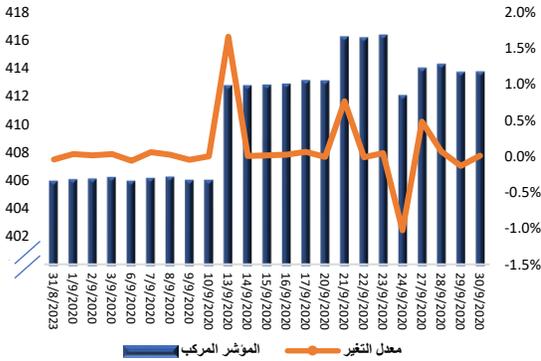
تطور مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية

أنهى المؤشر المركب لصندوق النقد العربي للأسواق المالية العربية تعاملات شهر سبتمبر 2020 مرتفعاً بنحو 1.91 في المائة أي ما يعادل 7.8 نقطة مقارنة بنهاية شهر أغسطس 2020، ليرتفع المؤشر المركب من 405.88 نقطة في نهاية شهر أغسطس 2020 إلى 413.65 نقطة بنهاية شهر سبتمبر 2020، وسط تباين في أداء مؤشرات أسواق المال العربية خلال الشهر الماضي.

في هذا الصدد، سجلت مؤشرات أداء سبع بورصات عربية ارتفاعاً خلال الشهر الماضي تصدرتها السوق المالية السعودية التي ارتفع مؤشرها بنحو 4.51 في المائة مدعوماً بأداء عدد من القطاعات القيادية من بينها قطاعي البنوك والصناعة. كما سجلت بورصات كل من البحرين والعراق ارتفاعاً بنسب بلغت 3.88 و 3.11 في المائة على التوالي خلال نفس الشهر مدعومة بالمكاسب التي حققها قطاعي الخدمات المالية والبنوك. كما سجلت بورصة الكويت ارتفاعاً بلغ 2.84 في المائة نتيجة تزايد الثقة ونشاط تداولات المستثمرين.

في المقابل، أغلقت مؤشرات سبع بورصات عربية أخرى على انخفاض، من بينها بورصة مسقط التي سجلت أعلى معدل تراجع، حيث انخفض مؤشر السوق بنسبة 4.17 في المائة، يليها البورصة المصرية بانخفاض بلغت نسبته 3.31 في المائة. وسجلت باقي البورصات العربية انخفاضاً أقل من اثنين بالمائة.

مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية



التغير الشهري 1.91

413.65	قيمة المؤشر إغلاق شهر سبتمبر 2020 (نقطة)
405.88	قيمة المؤشر إغلاق شهر أغسطس 2020 (نقطة)
455.39	أعلى قيمة للمؤشر في عام 2020 (15 يناير 2020)
365.62	أدنى قيمة في عام 2020 (17 مارس 2020)

- تطور مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية.....2
- أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية (سبتمبر 2020).....3
- مؤشرات أداء أسواق المال العربية (سبتمبر 2020).....7
- إحصاءات التداول الشهرية في أسواق المال العربية (سبتمبر 2020).....8

أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية

استفادت البورصات العربية خلال شهر سبتمبر من اتجاه السلطات الإشرافية إلى دعم جهود تعزيز الشفافية والإفصاح وحماية المستثمرين والمُضي قدماً في إدراج عدد من الأدوات المالية الجديدة في أسواق المال العربية مما ساهم في تحسن مستويات ثقة المستثمرين. كما شهد الشهر زيادة ساعات التداول في عدة بورصات عربية، واتجاه بعض الأسواق إلى رفع الحدود السعرية لتداولات الأوراق المالية المُدرجة والاتجاه إلى إعادة تنظيم التداولات على نحو مماثل لما كان متبعاً قبل انتشار الجائحة بما ساهم في تحسن ملحوظ ونشاط لحركة التداولات في عدد كبير من أسواق المال العربية. **للمزيد من التفاصيل طالع صفحة 3.**

مؤشرات أداء أسواق المال العربية

ارتبطت حركة التداولات في عدد من أسواق المال العربية بالتطورات الاقتصادية ذات الصلة بمدى قدرة اقتصاداتها على التعافي من جائحة فيروس كورونا المستجد وسط تباين مؤشرات الأداء الاقتصادي التي تم الإعلان عنها مؤخراً بين الدول العربية، ففي حين أظهرت بعض المؤشرات الاقتصادية بدء تعافي أنشطة الإنتاج والاستهلاك في عدد من الدول العربية، أظهرت بيانات أخرى ركود أكبر مما كان متوقعاً في دول عربية أخرى.

شهدت حركة التداولات نشاطاً ملحوظاً خلال شهر سبتمبر 2020 في عدد كبير من أسواق المال العربية، حيث ارتفعت قيمة التداولات المسجلة خلاله بنسبة 72 في المائة، تصدرتها بورصة فلسطين التي سجلت ارتفاعات كبيرة في قيمة وحجم التداول. عزز ذلك قرار البورصة إعادة تنظيم إجراءات التداول لتعود كما كانت عليه قبل جائحة كورونا، واتجاهها إلى تمكين المستثمرين من تنفيذ التداولات إلكترونياً. كذلك، سجل حجم التداول في أسواق المال العربية ارتفاعاً بنسبة 24 في المائة، تصدرها بورصتي بيروت وفلسطين.

كما حققت الأسواق المالية العربية خلال شهر سبتمبر 2020، تحسناً على مستوى القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة، التي ارتفعت بنسبة 2.7 في المائة مقارنة بنهاية شهر أغسطس. **للمزيد من التفاصيل طالع صفحة 6.**

مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية

يقوم صندوق النقد العربي منذ عام 1995 باحتساب مؤشر مركب يقيس تطور أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة، علاوة على احتساب مؤشر خاص بكل سوق. وهذه المؤشرات مرجحة بالقيمة السوقية باستخدام رقم باش المتسلسل، والمحسبة بالدولار الأمريكي في نهاية الفترة. يتم بشكل دوري تحديث عينة الشركات المدرجة في المؤشر بما يعكس التغيرات في القيمة السوقية الناتجة عن إضافة أو حذف أي من الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية. يضم المؤشر حالياً سبعة عشر سماً مالياً عربياً

أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية (سبتمبر 2020)

استفادت البورصات العربية خلال شهر سبتمبر من اتجاه السلطات الإشرافية إلى دعم جهود تعزيز الشفافية والإفصاح وحماية المستثمرين والمُضفي قدماً في إدراج عدد من الأدوات المالية الجديدة في أسواق المال العربية مما ساهم في تحسن مستويات ثقة المستثمرين. كما شهد الشهر زيادة ساعات التداول في عدة بورصات عربية، واتجاه بعض الأسواق إلى رفع الحدود السعرية لتداول الأوراق المالية المُدرجة والاتجاه إلى إعادة تنظيم التداولات على نحو مماثل لما كان متبعاً قبل انتشار الجائحة بما ساهم في تحسن ملحوظ ونشاط حركة التداولات في عدد كبير من أسواق المال العربية. خلال الشهر الماضي شهدت أسواق المال العربية العديد من التطورات تمثل أبرزها فيما يلي:

مواصلة لسعيها في استخدام التقنيات الحديثة، بدأت **بورصة عمان** خلال شهر سبتمبر، الاستعداد لإطلاق النسخة الجديدة من نظام التداول الإلكتروني (Optiq)، المتوقع أن يكون جاهزاً قبل نهاية العام الجاري، الذي يتميز بمواكبته لأحدث التطورات على صعيد أنظمة التداول الإلكترونية، من حيث الكفاءة والسرعة في استقبال ومعالجة أوامر الشراء والبيع وإمكانية التداول في أدوات مالية جديدة، وربطها بفعالية مع الأنظمة والتطبيقات المتصلة بنظام التداول، كما يوفر إمكانية التداول من خلال تطبيقات التقنيات الحديثة الخاصة بأنشطة التداول.

من جانب آخر، أعلنت السوق الشهر الماضي عن انتهاء عملية المراجعة الربعية الدورية لمؤشر البورصة لاختيار عينة الأسهم المدرجة، بهدف ضمان أن يعكس المؤشر حركة وأداء ونشاط السوق بشكل دقيق، وهو ما أسفر عن سحب تسع شركات وإضافة تسع شركات أخرى. تشكل القيمة السوقية لشركات العينة ما نسبته 84.7 في المائة من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في البورصة، فيما تشكل نسبة القيمة السوقية للأسهم الحرة لهذه الشركات 90.2 في المائة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة للشركات المدرجة في البورصة.

أصدرت **هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات** خلال شهر سبتمبر، قرارها ببدء حظر تداولات المُطّلعين في الشركات المساهمة العامة المدرجة اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق 16 سبتمبر 2020، الذي سيستمر حتى إعلان الشركات عن نتائجها المالية عن الربع الثالث من العام 2020. تهدف عملية حظر تداولات المُطّلعين إلى منع استغلال أية معلومات خاصة بالشركات التي يتم تداول أسهمها في الأسواق المالية، كما تأتي تنفيذاً لأحكام النظام الخاص بالتداول والمقاصة والتسويات ونقل الملكية وحفظ الأوراق المالية الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع.

من جانبها **شهدت سوق أبوظبي للأوراق المالية** طرحاً خاصاً لنحو 1.25 مليار سهم من أسهم شركة أدنوك للتوزيع وهو ما يمثل 10 في المائة من رأس مال الشركة. تم بيع هذه الأسهم إلى مؤسسات استثمارية بقيمة إجمالية تبلغ 3.7 مليار درهم وبسعر للسهم بلغ 2.95 درهم. تحقق عملية الطرح هذه عدة مزايا من خلال الاستفادة من طلب المستثمرين القوي على أسهم شركة أدنوك للتوزيع التي سجلت أداءً قوياً منذ الطرح الأولي لأسهمها في عام 2017، كما تعتبر هذه العملية أكبر صفقة من نوعها في المنطقة لشركة مدرجة في أسواق الأوراق المالية. كما أعلنت السوق خلال شهر سبتمبر عن إدراج برنامج السندات العالمية متوسطة الأجل التي أصدرتها إمارة أبوظبي بقيمة 5 مليار دولار، اعتباراً من 13 سبتمبر 2020، حيث تم الإدراج الأولي في سوق لندن للأوراق المالية. تنقسم السندات التي تم إدراجها إلى ثلاث فئات، من ضمنها سندات بقيمة مليار دولار تستحق عام 2023 بفائدة نسبتها 0.75 في المائة، فيما تشمل الفئة الثانية سندات بقيمة 1.5 مليار دولار تستحق عام 2031 بفائدة قدرها 1.7 في المائة، أما الفئة الثالثة فتتضمن سندات بقيمة 1.5 مليار دولار تستحق عام 2070 بفائدة 2.7 في المائة.

أعلن كل من **سوق دبي المالي** و**ناسداك دبي** عن تنفيذ برنامج شامل للتميز في مجال علاقات المستثمرين، وذلك لتشجيع الشركات المدرجة على التوسع في هذا المجال، حيث توفر البورصتان منظومة متكاملة لأسواق رأس المال في دبي تتيح للشركات المدرجة والمستثمرين على حد سواء بنية أسواق مالية، عالمية المستوى، تركز على تعزيز وتقوية العلاقة ما بين الشركات المدرجة وحملة الأسهم.

من جانب آخر، أعلن سوق دبي المالي بنهاية شهر سبتمبر عن استعداده لإطلاق منصة جديدة لتداول مشتقات الأسهم بالتعاون مع كل من شركة دبي للمقاصة، وبورصة ناسداك دبي، ومجموعة من شركات الوساطة الرائدة، وذلك في إطار استراتيجية السوق لتنويع الأدوات المالية وجذب المزيد من الاستثمارات. من المقرر أن يتم إطلاق المنصة المرتقبة خلال شهر أكتوبر

أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية (سبتمبر 2020)

2020 عبر تداول عقود مستقبلية كمشتقات للأسهم المدرجة لأجال مختلفة، تتراوح بين شهر وشهرين وثلاثة شهور، على الأسهم الفردية المدرجة في السوق.

أعلنت **بورصة البحرين** عن تطبيق إجراءات جديدة بخصوص الشركات المدرجة المُحققة لخسائر متراكمة بنسبة 20 في المائة فأكثر من رأس مالها المُصدر وذلك بعد اعتمادها من قبل مصرف البحرين المركزي. وفقاً للإجراءات الجديدة، سوف تُصنف الشركات المدرجة المُحققة لخسائر متراكمة وفقاً لثلاث فئات، وذلك فور صدور الإفصاح المعني بالنتائج المالية. بناءً عليه، ستشمل الفئة الأولى الشركات المُحققة لخسائر بين 20 و50 في المائة من رأس مالها، وستضم الفئة الثانية الشركات المُحققة لخسائر بين 50 و75 في المائة من رأس مالها، فيما ستشمل الفئة الثالثة، الشركات المُحققة لخسائر تفوق 75 في المائة من رأس مالها.

يتعين على الشركات المُدرجة وفقاً للإجراءات الجديدة الإفصاح الفوري عند وصول خسائرها المتراكمة إلى 20 في المائة أو أكثر من رأس مالها المُصدر، كما يتعين على الشركات الإفصاح عن مجموع الخسائر المتراكمة المُحققة، ونسبتها إلى رأس المال، وتوضيح الأسباب الرئيسة المؤدية لهذه الخسائر المتراكمة، والإجراءات المُتخذة لمعالجة وتصحيح وضعها المالي.

أعلن مجلس هيئة **السوق المالية السعودية** (تداول) قراره المتعلق بالسماح للأجانب المقيمين وغير المقيمين بالاستثمار المباشر في أدوات الدين المدرجة وغير المدرجة. يأتي ذلك القرار انطلاقاً من أهداف الهيئة المتضمنة بخططها الاستراتيجية لتطوير السوق المالية (برنامج الريادة المالية)، وتماشياً مع برنامج (تطوير القطاع المالي) أحد البرامج الرئيسة لتحقيق "رؤية المملكة العربية السعودية 2030" بهدف تعزيز البيئة الاستثمارية الجاذبة للمستثمرين الأجانب بما يساهم في رفع كفاءة السوق ويزيد من تنافسيتها إقليمياً ودولياً.

سيساهم هذا القرار أيضاً في تعميق السوق المالية وتعزيز دورها في تكوين رؤوس الأموال وتنويع المنتجات الاستثمارية لشرائح المستثمرين الأجانب. أعلنت شركة "مركز مقاصة الأوراق المالية (مقاصة)" خلال الشهر الماضي عن بدء ممارسة أعمالها في السوق السعودية. يأتي ذلك بعد الإعلان عن تأسيس الشركة في عام 2018 وإعلان الترخيص لممارسة أعمالها في السوق المالية السعودية مطلع العام الجاري. سوف يساهم تشغيل "مقاصة" في تطوير خدمات المقاصة وضمان التسوية للصفقات المتداولة في السوق أو خارجها التي تقع تحت مظلتها.

وبهدف توفير إطار تنظيمي يدعم الابتكار في مجال التقنيات المالية (فينتك) في السوق المالية السعودية، أصدر مجلس هيئة السوق المالية السعودية قراره بالموافقة على طلب تصريح تجربة التقنية المالية المُقدم من إحدى الشركات العاملة في هذا المجال لاختبار تقنية التداول الاجتماعي التي ستمكن من اختبار تقنية التداول الاجتماعي التي تتيح لمجموعة من العملاء (عملاء متابعين) الإطلاع على المحافظ الاستثمارية لعملاء آخرين (عملاء متبوعين)، والصفقات المنفذة لصالح هذه المحافظ، ذلك بهدف الاسترشاد بإستراتيجياتهم الاستثمارية.

تجدر الإشارة إلى أن هذا التصريح يأتي وفق هيئة السوق المالية السعودية، تزامناً مع بدء المرحلة الثالثة لدعم ابتكارات التقنيات المالية التي سبق الإعلان عنها في شهر نوفمبر من عام 2019، لاستقبال طلبات تجارب ابتكارات التقنيات المالية ذات العلاقة بعمل سوق الأوراق المالية التي تخضع لإشراف هيئة السوق المالية السعودية. كما شهد الشهر الماضي إعلان الهيئة عن فتح باب التقديم لاستقبال طلبات الدفعة الرابعة للحصول على تصريح تجربة التقنية المالية ابتداءً من يوم الخميس الموافق 1 أكتوبر 2020، وحتى تاريخ 30 نوفمبر 2020. ودعت الهيئة كافة المهتمين بالتقنية المالية ورواد الأعمال إلى التقدم بطلب الحصول على تصريح تجربة التقنية المالية، على أن تكون منتجاتهم تعزز الابتكار في التقنية المالية وتحقق النمو والكفاءة والمنافسة وتوفر حلول أفضل للمطابقة والالتزام وإدارة المخاطر في السوق المالية بالمملكة.

أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية (سبتمبر 2020)

شهد الشهر الماضي اعتماد **سوق مسقط للأوراق المالية** لعشرين شركة مساهمة عامة توافقت أعمالها وسلوكها المالي مع متطلبات الشريعة حسب القواعد الشرعية المقررة من هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية وذلك حسب البيانات المالية للربع الثاني من العام الجاري 2020. ينص القانون في سوق مسقط على أن قائمة الشركات المتوافقة مع الشريعة يتم مراجعتها كل ثلاثة أشهر بإضافة الشركات الملتزمة بالمعايير، وحذف الشركات التي تفقد أهليتها. فيما يتعلق بعينة المؤشر الشرعي، التي تضم أفضل 15 شركة متوافقة مع المعايير الشرعية لسنة مالية كاملة، فقد شهدت خروج ثلاث شركات، كما شهدت القائمة تضمين ثلاث شركات في عينة المؤشر.

أعلن **سوق دمشق للأوراق المالية** خلال الشهر الماضي عن إصدار آليات وضوابط استخدام خدمة التداول عبر الإنترنت، بحيث يُتاح للمستثمرين إدخال أوامر البيع والشراء من خلال هذا النظام، وذلك عبر تقديم شركات الوساطة المالية الراغبة في ذلك بتقديم طلب للهيئة، ومن ثم الحصول على الموافقة اللازمة لتنفيذ التداول عن بُعد وفق ضوابط لحماية المستثمرين وضمان أمن الفضاء الإلكتروني.

أعلنت **بورصة فلسطين** عن انخفاض حصيلة توزيعات أرباح الشركات المدرجة في البورصة على مساهميها للسنة المالية 2019، والتي أعلنت الشركات عن توزيعها، لتسجل نحو 160 مليون دولار أمريكي، بتراجع بلغت نسبته 14.89 في المائة عن توزيعات عام 2018 التي بلغت ما يقارب 188 مليون دولار أمريكي. من جانب آخر، أعلنت بورصة فلسطين خلال الأسبوع الثالث من شهر سبتمبر، استناداً إلى قرار هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، عن إعادة تنظيم إجراءات التداول لتعود كما كانت عليه قبل جائحة كورونا، وبالتالي يكون القرار الصادر عن هيئة سوق رأس المال الفلسطينية بتاريخ 21 إبريل 2020، بشأن الضوابط الخاصة بالتداول خلال فترة الطوارئ، لاغٍ. كانت الهيئة قد أصدرت في أبريل الماضي مجموعة من الضوابط التي نصت على تقليص ساعات التداول وتقليص الحد الأقصى للتذبذب الأسعار، تماشياً مع حالة الطوارئ المعلنة لمواجهة جائحة كورونا. تضمن قرار إعادة تنظيم التداولات تعديل الحدود القصوى للتذبذب السعري في الجلسة الواحدة للسوق الأولى إلى 7.5 في المائة. يُشار في هذا السياق، إلى الجهود السابقة لبورصة فلسطين التي عززت قدرتها على العمل وسط الإجراءات الاحترازية المعمول بها بسبب جائحة كورونا، حيث يُمكن للمستثمرين القيام بتعاملاتهم من خلال الوسائل الإلكترونية المتاحة دون الحاجة للحضور الشخصي لشركات الوساطة ضمن بيئة إلكترونية متكاملة.

تستعد **بورصة قطر** من خلال مبادرة مشتركة مع هيئة قطر للأسواق المالية لتطبيق نظام جديد للإفصاح الإلكتروني يستند إلى منهجية (XBRL)، تحت مسمى منصة (إفصاح). سيستخدم هذا النظام للإفصاح عن البيانات المالية (ربع السنوية ونصف السنوية والسنوية) والبيانات غير المالية، مثل أخبار الشركات وأحداث الشركات وغيرها من البيانات الإفصاحية الأخرى المطلوبة من الشركات المدرجة. سيتم تطبيق النظام الموحد للإفصاح عن البيانات المالية وغير المالية باستخدام لغة (XBRL) في البداية من خلال مرحلة تجريبية، وصولاً إلى تطبيقه بشكل إلزامي على الشركات المدرجة. تتوقع بورصة قطر تطبيق النظام الحالي بشكل إلزامي على الشركات المدرجة خلال الربع الثالث لعام 2020.

أعلنت شركة **بورصة الكويت** عن بدء إدراج صندوق "بيتك كابيتال ريت" بتاريخ 1 سبتمبر 2020، الذي يعتبر أول صندوق عقاري محلي مُدرج للدخل (متداول) يتم إدراجه في السوق. يأتي هذا الإدراج بناءً على التزام بورصة الكويت بتزويد المُصدرين والمستثمرين بمجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات لتلبية جميع احتياجاتهم. تجدر الإشارة إلى أن هذا الإدراج بعد الثاني خلال هذا العام في بورصة الكويت بعد إدراج "شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه" في السوق الأول، وهو أول إدراج لصندوق عقاري مُدرج للدخل (متداول) في السوق منذ تدشينه

أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية (سبتمبر 2020)

ذلك في إطار المرحلة الثالثة من خطة تطوير السوق. يساهم هذا الإدراج في تنويع الاستثمارات وجذب المزيد من المستثمرين إلى سوق المال الكويتية.

كما أعلنت بورصة الكويت خلال شهر سبتمبر عن إدراج أسهمها في السوق الأول اعتباراً من جلسة التداول الافتتاحية يوم الاثنين الموافق 14 سبتمبر، تحت رمز التداول "البورصة"، على أن يتم إدراجها ضمن قطاع الخدمات المالية، بذلك يرتفع إجمالي عدد الشركات المدرجة في البورصة الكويتية إلى 174 شركة، فيما سيرتفع عدد الشركات المدرجة في السوق الأول إلى 20 شركة. أوضحت الشركة أنها تهدف لتعزيز مكانتها كرائد إقليمي بين البورصات العربية من خلال هذا الإدراج، فهي تعتبر أول بورصة يمتلكها القطاع الخاص في الشرق الأوسط، بنسبة ملكية تفوق التسعين في المائة، كما تعتبر أول كيان حكومي في الكويت تتم خصصته.

أعلنت **البورصة المصرية** عن الانتهاء من تطوير نظام الحسابات المُجمعة بما يسمح بإتاحته لأول مرة على الأوراق المالية المُقيدة بسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة، ذلك بداية من جلسة تداول الخميس الموافق 03 سبتمبر 2020، ليسهم في تسهيل عملية تنفيذ أوامر البيع والشراء عبر تبسيط إجراءات حجز وتخصيص الأوراق المالية من الحسابات المُجمعة إلى الحسابات الأصلية. جاء هذا الإجراء في إطار خطة إعادة هيكلة سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة، الذي انبثق بناءً على مقترح من المستثمرين في سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة، لتحسين معدل نشاط الأوراق المالية في هذه السوق.

مؤشرات أداء أسواق المال العربية (سبتمبر 2020)

ارتبطت حركة التداولات في عدد من أسواق المال العربية بالتطورات الاقتصادية ذات الصلة بمدى قدرة اقتصاداتها على التعافي من جائحة فيروس كورونا المستجد وسط تباين مؤشرات الأداء الاقتصادي التي تم الإعلان عنها مؤخراً بين الدول العربية، ففي حين أظهرت بعض المؤشرات الاقتصادية بدء تعافي أنشطة الإنتاج والاستهلاك في عدد من الدول العربية، أظهرت بيانات أخرى ركود أكبر مما كان متوقفاً في دول عربية أخرى.

على صعيد مؤشرات الأداء للبورصات العربية، شهدت سبع بورصات عربية تحسناً في مؤشرات أدائها بنهاية إغلاق شهر سبتمبر من عام 2020، مقارنة مع شهر أغسطس، مستفيدة من بوادر التعافي الاقتصادي ومدعومة بتخفيف قيود السفر في هذه الدول، مما ساهم في تحسن مستويات ثقة المستثمرين وعودة الراجح الإيجابية في الأسواق، ومعززةً أدائها بارتفاع الأسهم المدرجة في عدد من القطاعات القيادية ومن أهمها قطاعات البنوك، والخدمات المالية، والصناعة، والعقارات.

قادت السوق المالية السعودية حركة الارتفاعات المسجلة في مؤشرات الأداء لشهر سبتمبر حيث ارتفع مؤشر السوق بنسبة 4.51 في المائة ليصل إلى 8299 نقطة مستفيداً من صعود عدد من القطاعات القيادية خلال الشهر من بينها قطاع البنوك والصناعة. كذلك ارتفع مؤشر بورصة البحرين بنسبة 3.88 في المائة مدعوماً بالمكاسب التي حققها مؤشر البنوك التجارية ومؤشر الخدمات خلال الشهر الماضي. كما سجل كذلك مؤشر سوق العراق للأوراق المالية ارتفاعاً بنسبة 3.11 في المائة بما يعكس الجهود المتواصلة التي تقوم بها إدارة السوق على صعيد التثقيف المالي، وتوعية المستثمرين، من خلال الندوات والدورات التي تقدمها عن بُعد. في المقابل، سجلت مؤشرات أداء سبع بورصات عربية انخفاضاً خلال شهر سبتمبر، جاء في مقدمتها سوق مسقط للأوراق المالية التي تراجع مؤشرها بنسبة 4.17 في المائة ليصل إلى 3614.6 نقطة بنهاية شهر سبتمبر مقابل 3771.9 نقطة بنهاية شهر أغسطس.

على مستوى قيمة التداولات، فقد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً في جميع الأسواق المالية العربية المدرجة بقاعدة بيانات صندوق النقد العربي لأسواق المال العربية خلال الشهر الماضي باستثناء سوق مسقط، حيث ارتفعت قيمة التداولات بنسبة 72 في المائة في شهر سبتمبر مقارنة بمستوياتها المسجلة في شهر أغسطس. قادت بورصة فلسطين الارتفاعات المحققة في قيمة التداول بما يعكس قرار البورصة بإعادة تنظيم إجراءات التداول لتعود كما كانت عليه قبل جائحة كورونا، واتجاهها إلى تمكين المستثمرين من تنفيذ التداولات إلكترونياً. من جانب آخر، سجل حجم التداول في أسواق المال العربية ارتفاعاً بنسبة 24 في المائة مستفيداً من تحسن حجم الأوراق المالية المتداولة في ثلاثة عشرة سوقاً مالياً عربياً جاء في مقدمتها بورصتي بيروت وفلسطين. في حين سجل حجم التداول انخفاضاً في كل من سوق مسقط والبورصة المصرية.

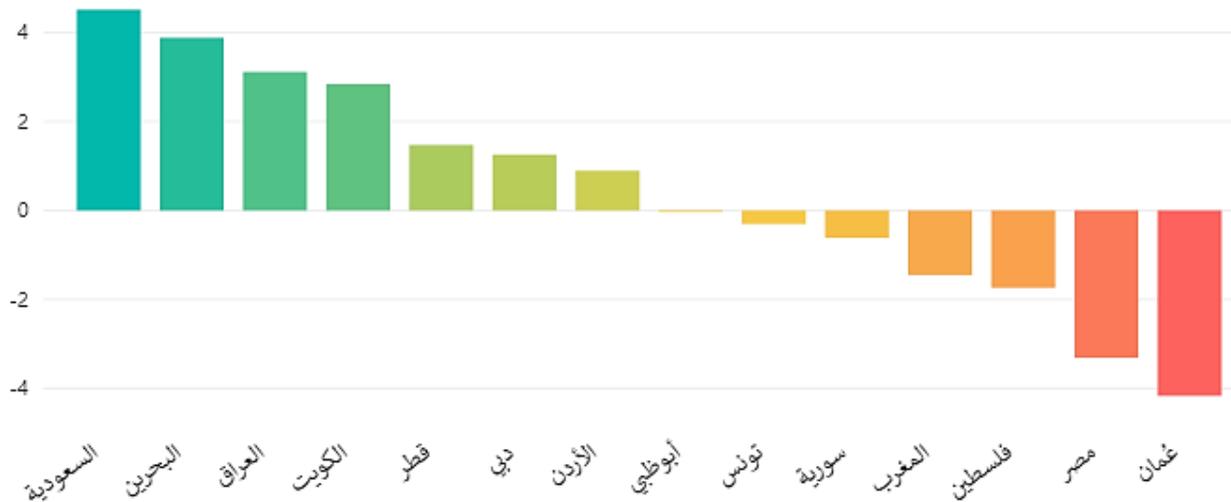
حققت الأسواق المالية العربية خلال شهر سبتمبر 2020، تحسناً على مستوى القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة، التي ارتفعت بنسبة 2.7 في المائة مقارنة بنهاية شهر أغسطس. حيث سجلت ثماني بورصات عربية ارتفاعاً في قيمتها السوقية، فيما تراجعت القيمة السوقية في خمس بورصات عربية أخرى. جاءت بورصة البحرين في مقدمة البورصات العربية التي شهدت ارتفاعاً في القيمة السوقية بنهاية تعاملات شهر سبتمبر، حيث ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة البحرين بنحو 3.88 في المائة لتصل إلى 2.4 مليار دولار، مدفوعة بحركة التداول النشط لقطاع البنوك التجارية خلال شهر سبتمبر 2020. في حين حققت بورصة الكويت مكاسباً على مستوى قيمتها السوقية في نهاية شهر سبتمبر لتحقق ارتفاعاً بنسبة 3.32، مدعومة بإعلان شركة بورصة الكويت عن إدراج أسهمها في السوق الأول اعتباراً من جلسة التداول الافتتاحية يوم الاثنين الموافق 14 سبتمبر 2020، الأمر الذي عزز من مستويات ثقة المستثمرين. في حين سجلت خمسة بورصات عربية تراجعاً في القيمة السوقية، جاء في مقدمتها البورصة المصرية حيث انخفضت القيمة السوقية للسوق بنسبة 1.93 في المائة خلال شهر سبتمبر 2020 لتصل إلى 39.2 مليار دولار مقابل 40 مليار دولار بنهاية تعاملات شهر أغسطس بما يعكس تراجع الأسهم المدرجة في عدد من القطاعات المدرجة بالسوق.

مؤشرات التداول الشهري

أداء مؤشرات أسواق المال العربية (نقطة)

السوق	المؤشر	قيمة المؤشر في نهاية أغسطس 2020	قيمة المؤشر في نهاية سبتمبر 2020	نسبة التغير (%)	اتجاه التغير الشهري
أبوظبي	ADI	4,519.32	4,518.06	-0.03	▼
الأردن	ASE	1,573.70	1,587.75	0.89	▲
البحرين	BSEX	1,380.89	1,434.49	3.88	▲
السعودية	TASI	7,940.70	8,299.08	4.51	▲
العراق	ISX	469.75	484.38	3.11	▲
الكويت	Premier market	5,854.56	6,020.84	2.84	▲
المغرب	MASI	10,134.80	9,987.83	-1.45	▼
تونس	TUNINDEX	6,769.22	6,748.63	-0.30	▼
دبي	DFMGI	2,245.29	2,273.48	1.26	▲
سورية	DWX	7,483.08	7,436.76	-0.62	▼
عمان	MSM30	3,771.89	3,614.64	-4.17	▼
فلسطين	ALQUDS	445.96	438.21	-1.74	▼
قطر	QE	9,845.17	9,990.39	1.48	▲
مصر	EGX30	11,365.99	10,989.27	-3.31	▼

نسبة التغير الشهري للمؤشر (%)

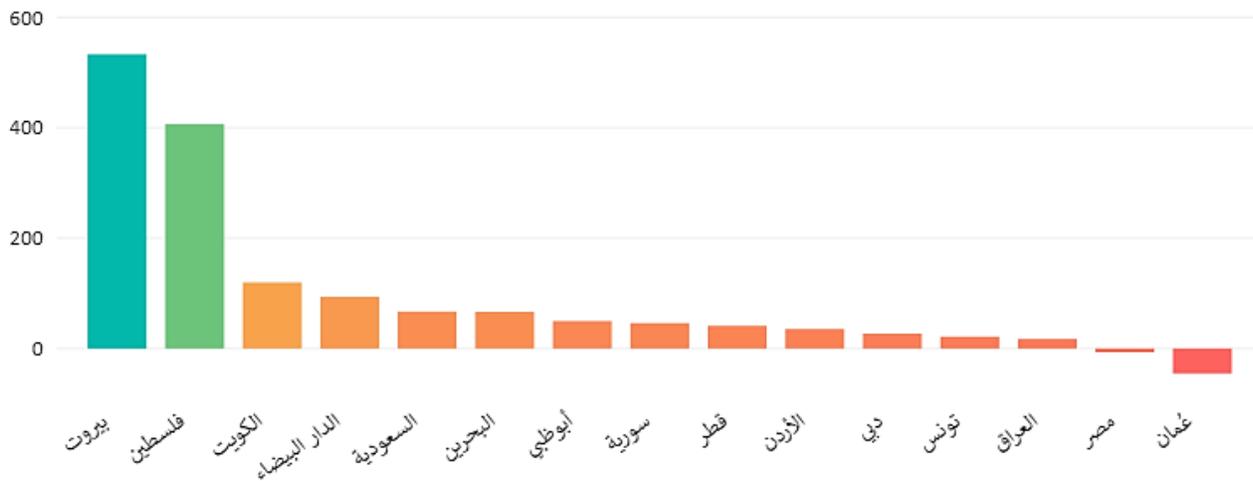


المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

أحجام التداول لأسواق المال العربية (ورقة مالية)

السوق	المؤشر	حجم التداول في نهاية أغسطس 2020	حجم التداول في نهاية سبتمبر 2020	نسبة التغير (%)	اتجاه التغير الشهري
أبوظبي	ADI	2,355,975,593	3,527,165,607	49.71	▲
الأردن	ASE	108,743,774	146,952,580	35.14	▲
البحرين	BSEXN	90,967,636	151,242,158	66.26	▲
الدار البيضاء	MASI	1,090,113,804	2,107,571,320	93.33	▲
السعودية	TASI	6,705,353,041	11,188,164,455	66.85	▲
العراق	ISX	92,448,101,632	108,285,567,868	17.13	▲
الكويت	Premier market	3,772,521,621	8,285,160,572	119.62	▲
بيروت	BLOM	941,951	5,962,048	532.95	▲
تونس	TUNINDEX	20,045,038	24,355,276	21.50	▲
دبي	DFMGI	6,823,194,680	8,657,115,443	26.88	▲
سورية	DWX	1,330,577	1,941,900	45.94	▲
عمان	MSM30	203,029,996	111,221,022	-45.22	▼
فلسطين	ALQUDS	4,990,600	25,265,930	406.27	▲
قطر	QE	5,758,454,939	8,124,111,008	41.08	▲
مصر	EGX30	10,372,573,043	9,670,130,374	-6.77	▼

نسبة التغير الشهري لأحجام التداول (%)

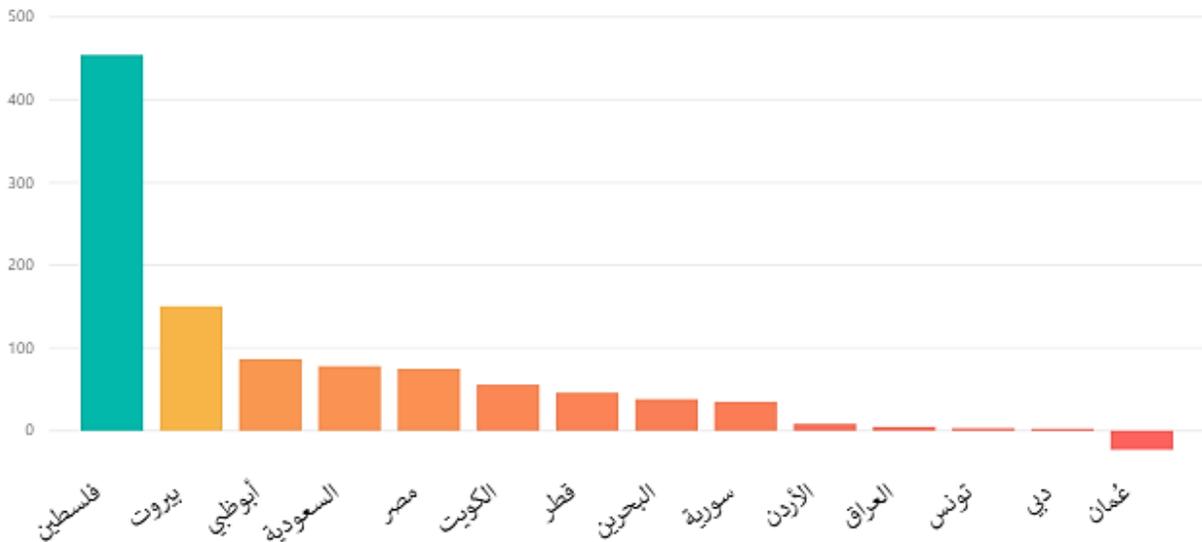


المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

قيمة التداول لأسواق المال العربية (دولار)

السوق	المؤشر	قيمة التداول في نهاية أغسطس 2020	قيمة التداول في نهاية سبتمبر 2020	نسبة التغير (%)	اتجاه التغير الشهري
أبوظبي	ADI	1,737,322,050.65	3,240,864,698.65	86.54	▲
الأردن	ASE	129,550,482.71	140,258,255.47	8.27	▲
البحرين	BSEXN	41,501,055.42	57,270,594.01	38.00	▲
السعودية	TASI	40,099,957,994.43	71,305,587,642.05	77.82	▲
العراق	ISX	53,008,159.13	55,475,950.25	4.66	▲
الكويت	Premier market	2,259,131,338.09	3,514,284,691.13	55.56	▲
بيروت	BLOM	10,392,324.00	26,011,896.00	150.30	▲
تونس	TUNINDEX	41,295,014.82	42,507,661.35	2.94	▲
دبي	DFMGI	2,023,354,262.02	2,070,344,870.11	2.32	▲
سورية	DWX	2,107,209.38	2,844,558.02	34.99	▲
عمان	MSM30	77,196,519.55	59,434,951.44	-23.01	▼
فلسطين	ALQUDS	10,439,699.82	57,845,756.39	454.09	▲
قطر	QE	2,661,764,878.97	3,882,809,924.53	45.87	▲
مصر	EGX30	2,404,857,450.48	4,205,117,823.17	74.86	▲

نسبة التغير الشهري لقيمة التداول (%)

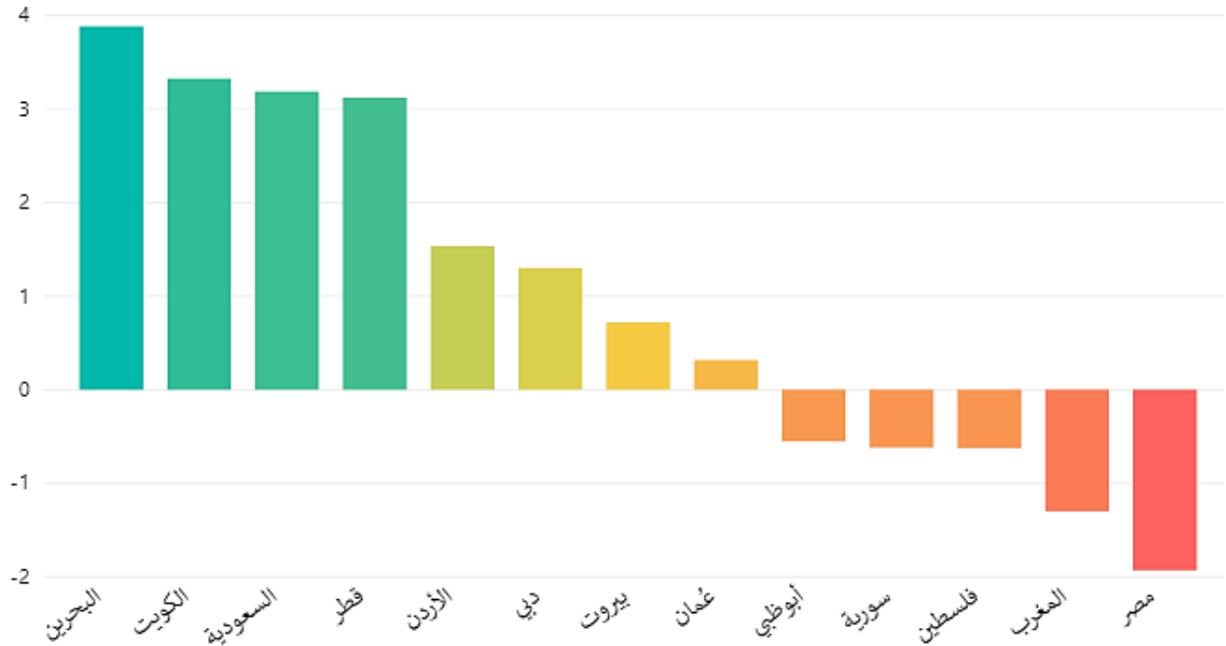


المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

القيمة السوقية لأسواق المال العربية (دولار)

السوق	المؤشر	القيمة السوقية في نهاية أغسطس 2020	القيمة السوقية في نهاية سبتمبر 2020	نسبة التغير (%)	اتجاه التغير الشهري
أبوظبي	ADI	187,215,092,302.61	186,181,252,645.17	-0.55	▼
الأردن	ASE	17,254,574,746.65	17,519,558,690.19	1.54	▲
البحرين	BSEXN	22,724,186,464.55	23,606,252,543.09	3.88	▲
السعودية	TASI	2,373,326,855,604.14	2,448,934,595,286.34	3.19	▲
الكويت	Premier market	100,038,641,042.62	103,363,987,027.89	3.32	▲
المغرب	MASI	56,660,475,665.67	55,924,402,664.86	-1.30	▼
بيروت	BLOM	6,204,335,237.00	6,248,924,108.00	0.72	▲
دبي	DFMGI	85,229,680,226.50	86,338,599,644.68	1.30	▲
سورية	DWX	2,616,254,547.90	2,600,063,791.43	-0.62	▼
عمان	MSM30	51,527,709,194.63	51,690,475,031.89	0.32	▲
فلسطين	ALQUDS	3,302,426,426.69	3,281,847,061.17	-0.62	▼
قطر	QE	155,150,097,771.81	159,989,982,232.50	3.12	▲
مصر	EGX30	40,056,733,560.51	39,283,599,044.95	-1.93	▼

نسبة التغير الشهري للقيمة السوقية (%)



المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.